# الحق في المدينة من منظور النوع الاجتماعي؛ مقاربة نظرية

# The Right to the City from a Gender Perspective: A Theoretical Approach

***NARGISS EL ATTAR, EL OUEZZANI TAIBI KARIMA***

department of sociology, Faculty of letters and human sciences, , Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan , Morocco

**ABSTRACT:**

This paper aims to contribute to the academic discussion on the right to the city from a gender perspective, through an interdisciplinary reading that integrates geography, sociology, and philosophy to understand the concepts of spatial justice and the right to the city. The central question addressed is: to what extent can a gender approach be integrated into urban spatial management to achieve development and social justice?

The first section examines the gender approach as a fundamental paradigm for understanding spatial justice, moving beyond the mere distribution of material resources to analyze social and cultural relations affecting the use of urban spaces, with a focus on issues of domination and gender-based discrimination.

The second section analyzes the right to the city through a gender lens, exploring how this framework influences the promotion of development and social justice. The right to the city refers to all residents' ability to participate in shaping the city and accessing its resources, but women and marginalized groups face barriers that hinder their exercise of this right.

The paper concludes that integrating a gender approach into urban planning is essential for redistributing power and resources fairly, contributing to inclusive and sustainable development. This integration goes beyond infrastructure improvement to include changing urban policies to incorporate all social groups, making cities more just and inclusive.

**KEYWORDS:**

Gender approach, spatial justice, right to the city, social justice, urban development, urban planning, gender discrimination, inclusive cities

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في النقاش الأكاديمي حول الحق في المدينة من منظور النوع الاجتماعي، من خلال قراءة تقاطعية تجمع بين الجغرافيا، السوسيولوجيا، والفلسفة، لفهم مفهومي العدالة المجالية والحق في المدينة. تسعى الورقة للإجابة على سؤال مركزي: إلى أي مدى يمكن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تدبير الفضاءات الحضرية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية؟

في المحور الأول، تُعالج الدراسة مقاربة النوع الاجتماعي كبراديغم أساسي لفهم العدالة المجالية، حيث تتجاوز هذه المقاربة توزيع الموارد المادي إلى تحليل العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في استخدام الفضاءات الحضرية، مع التركيز على قضايا الهيمنة والتمييز بين الجنسين.

أما المحور الثاني، فيركز على تحليل الحق في المدينة من خلال منظور النوع الاجتماعي، مستعرضًا كيف يؤثر هذا الإطار في تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية. إذ يشير الحق في المدينة إلى قدرة جميع السكان على المشاركة في تشكيل المدينة والاستفادة من مواردها، لكن النساء والفئات المهمشة تواجه حواجز تعوق ممارسة هذا الحق.

تخلص الورقة إلى أن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط الحضري ضروري لإعادة توزيع السلطة والموارد بشكل عادل، مما يسهم في تنمية شاملة ومستدامة. هذا الإدماج لا يقتصر على تحسين البنى التحتية، بل يشمل تغيير السياسات الحضرية لتشمل جميع الفئات الاجتماعية، ما يجعل المدن أكثر عدالة وشمولية.

**الكلمات المفتاحية:**

مقاربة النوع الاجتماعي، العدالة المجالية، الحق في المدينة، العدالة الاجتماعية، التنمية الحضرية، التخطيط الحضري، التمييز القائم على النوع الاجتماعي، المدن الشاملة

**مقدمة**

تداولت العلوم الإنسانية والاجتماعية في الفترة المعاصرة قضية العدالة وأهميتها في تحقيق التنمية، وانخرطت بالموازاة مع الاهتمام الأكاديمي الدول والحكومات في مشاريع تنموية ذات أهداف استراتيجية متصلة بقضايا العدالة المجالية والاجتماعية. إذ تكاثفت الجهود النظرية والعملية من أجل مراجعة ونقد وتعديل المخططات التنموية بالاستناد إلى مداخل جديدة، ولذلك كان من الضروري "العودة إلى المجال" أي التفكير في المجال بطريقة مغايرة تتجاوز حصره في بعده المكاني المادي ذي الصلة بالجغرافيا، والتفكير فيه تقاطعيا من خلال دراسته من مداخل علمية ومسالك أكاديمية مختلفة، بدءا بالجغرافيا نفسها مرورا بالهندسة المعمارية والتاريخ والتخطيط الحضري للمدن ووصولا إلى السوسيولوجيا والفلسفة. كما يعد التفكير مجاليا اليوم موضوعا جديدا نظرا لتعدد زوايا مقاربته وتقاطعها، وبخاصة الحديث عنه من زاوية العدالة.

هكذا؛ يبدو الربط بين مفهومي العدالة المجالية والحق في المدينة ربطا مشروعا وضروريا لفهم وتفسير ما يمكن أنه يقدمه لنا "التفكير مجاليا" من إمكانات جديدة وأبعاد جديدة كذلك لتمثل التجربة الوجودية للإنسان، غير أن هذا التفكير لا يكتسي قيمته حسبنا إلا من خلال التوسل بمقاربة النوع الاجتماعي؛ معنى ذلك أن نفكر مجاليا من جهة وننظر بعدسة النوع الاجتماعي من جهة ثانية كي تتسع الرؤية بخصوص ... وحتى نستطيع إعادة النظر في مسألة... وكذا استيعاب تعريفاتها بمختلف مدلولاتها الجندرية.

**إشكالية البحث**

على إثر ذلك تتحدد الأسئلة الرئيسية لهذه الورقة البحثية فيما يلي:

كيف يمكن استثمار مقاربة النوع الاجتماعي للتنظير للعدالة المجالية والاجتماعية؟

وما أثر تعزيز الحق في المدينة من منظور مقاربة النوع الاجتماعي على تحقيق التنمية؟

## المحور الأول: الحق في المدينة من منظور النوع الاجتماعي

### 1. الحق في المدينة: من المكان إلى المجال

عدت المدينة على الدوام تربة صالحة لبزوغ عقليات جديدة[1]، ومنذ أرسطو الذي اعتبرها أرقى أشكال التنظيم الإنساني مرورا بابن خلدون ووصولا لماكس فيبر تم اعتبار المدينة قلبا نابضا لما تزخر به من إمكانات مادية وبشرية، حيث ارتبطت جغرافيا بالمكان من حيث التراب والحدود، وتعلقت إحصائيا بمعايير ديموغرافية[2].

غير أن المدينة ستعرف تطورات بنيوية وتحولات اجتماعية عميقة ستتغير معها طرق مقاربتها، فإذا كنا نعتبرها مكانا ماديا له خصائصه الترابية، ومؤشراته الإحصائية التي يمكن قياسها كميا فإننا مع عالم الاجتماع الحضري هنري لوفيفر سننقل الحديث عنها بكيفية مغايرة بوصفها "أثر فني أقرب إلى العمل الفني منه إلى منتج مادي بسيط، فإن كان هناك إنتاج مدينة، وللعلاقات الاجتماعية في المدينة، ستكون إنتاج وإعادة إنتاج البشر من قبل البشر، وليس إنتاج الأشياء، فالمدينة لها تاريخ. إنها عمل تاريخي[3]" بهذا المعنى لا تصير المدينة مكانا من حيث عدد السكان، والمنشآت والمحلات التجارية والمؤسسات الإدارية والمساحات الخضراء فقط، بل هي فضاء علاقات مشترك يعكس تمثلات الأفراد وتجاربهم المعيشة اليومية وما إن كانت المدينة تترجم تجاربهم كمواطنين متساوين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

في هذا السياق ينتقد لوفيفر في معرض حديثه عن إشكالات المدينة كيف أن "فلاسفة وفلسفات المدينة الذين يعرّفون المدينة بشكل تأملي كـ"كل" من خلال تعريف "الإنسان الحضري Homo hurbanicus" على أنه الإنسان/الرجل بشكل عام، أو العالم أو الكون، أو المجتمع، أو التاريخ[4]" منتقدا فسفات المدينة وإيديولوجيا التخطيط الحضري من خلال عودته للحفر في

---

[1] -Vernant, J.-P. (1974). Mythe et société en Grèce ancienne (1re éd.). Paris: François Maspero. (p. 94)

[2] تستخدم هيئة الأمم المتحدة مجموعة من المعايير لتعريف المدينة هي: أ. الحد الأدنى لعدد السكان (1500 نسمة) ب. لديها عتبة الكثافة السكانية (1000 شخص لكل كيلومتر مربع) ج. تعتمد على الأنشطة الاقتصادية غير الأولية (أكثر من 50%) د. تتجاوز المساحة المكانية المحددة (لا تقل عن 1.5 كيلومتر مربع) هـ. إثبات الإمكانات الاقتصادية للنمو المستقبلي (قاعدة الإيرادات) عن الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة من أجل المؤسسات الإنسانية: https://unhabitat.org

[3]- Lefebvre, H. (1996). The right to the city (E. Kofman & E. Lebas, Trans. & Eds.). The Anarchist Library. (Original work published 1968) , P 27.(بتصرف)

[4] Henri Lefebvre, the right to the city, op.cit. , P 24.(بتصرف)

أركيولوجيا مفهوم المدينة بدءا من أفلاطون من خلال استنكاره لخصوصية "الأغورا كمكان ورمز للديمقراطية التي تقتصر على مواطنيها، وتستثني النساء، العبيد والأجانب، تبقى بالنسبة لفلسفة معينة للمدينة رمزا للمجتمع الحضري بشكل عام[5]".

بهذا نكون إزاء تأويلات جديدة للمدينة من خلال الحديث عن "الحق في المدينة" بوصفه حقا إنسانيا تشترك فيه النساء كما الرجال، ولعل تعزيز العدالة الاجتماعية يبدأ من الاستفادة المتكافئة لكل من النساء والرجال من الموارد المجالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة ذاتها.

## 2. النوع الاجتماعي: براديغم لقراءة المجال

يعود مفهوم النوع أو الجندر في اللغة الإنجليزية إلى الأصل اللاتيني GENUS[6] في سياقه اللغوي، ويتعلق بـ"تصنيف الناس إلى جنسين، ذكور وإناث[7]". وفي السياق الاصطلاحي يعرف الجنس بوصفه مصطلح بيولوجي، أما النوع فهو مفهوم سيكولوجي وثقافي.

وتشير أغلب الأدبيات السوسيولوجية إلى أن مفهوم "النوع الاجتماعي" استخدم لأول مرة من قبل الأمريكية **آن أوكلي Ann Oakley[8] (1944)** وعدد من زملائها سنة 1972 كمحاولة لضبط المفهوم علميا؛ وتم التعبير عنه لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً في مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، إذ تحيل كلمة جنس على "الفوارق البيولوجية بين الذكور والإناث، وإلى الفرق الظاهر بين الأعضاء الجنسية، وكذا إلى الفروق في ارتباطها بوظيفة الإنجاب[9]" أما النوع فإنه معطى ثقافي، يحيل إلى الأدوار الاجتماعية المنسوبة لكل من النساء والرجال.

---

[5] Henri Lefebvre, Ibid, P 24.

[6]- Clément, É., Demonque, C., Hansen-Love, L., & Kahn, P. (2000). Philosophie : La philosophie de A à Z. Éditions Hatier, p.182.

[7] Oxford, Oxford University Press, 2006, P 327

[8] تعتبر آن أوكلي أول من أدخلت مفهوم النوع إلى حقل السوسيولوجيا بعد أن كان مفهوما متداولا في حقول معرفية أخرى كالبيولوجيا والأدب حيث نقول النوع في البيولوجيا لتمييز النوع الإنساني عن النوع الحيواني مثلا، وفي الأدب يستخدم المفهوم في سياق الحديث عن الأنواع الأدبية من قبيل القصة والرواية والشعر.

[9]- Oakley, A. (1985). Sex, gender and society (Rev. ed.). Gower Publishing Company Limited, in association with New Society Series (P. Barker, Ed.). P(بتصرف) 19.

كما اعتبرت أوكلي أن" النوع مفهوم سيكولوجي يحمل دلالات ثقافية وليست بيولوجية؛ فإذا كانت المصطلحات المناسبة للجنس هي ذكر وأنثى، فإن المصطلحات المقابلة للنوع هي الذكورة والأنوثة، وقد تكون هذه الأخيرة مستقلة تمامًا عن الجنس[10]" فكل من مفهومي الذكورة والأنوثة عبارة عن بناءات اجتماعية نظرا لاختلاف دلالاتهما الثقافية من مجتمع لآخر.

لكن ما الذي يعنيه الاشتغال عبر مقاربة* النوع الاجتماعي كبراديغم في التنمية؟

يبدأ الأمر كله في تقديرنا بإعادة تعريف النوع وتمييزه عن الجنس، ذلك أن التحديد المفاهيمي أساسي لفهم المقاربة من خلال النوع والتي تقارب العلاقات القائمة بين النساء والرجال، مكانتهم وأدوارهم في المجتمع، من خلال تحديد خصائصهم وسلوكاتهم وهوياتهم التي كونوها في سياق اجتماعي معين ومن خلال بناءات سوسيوثقافية محددة.

وترصد المقاربة من خلال النوع الاجتماعي أشكال ووضعيات التمييز القائم على أساس الجنس، وتتعقب "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس النوع الاجتماعي ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسيات والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر[11]" وبذلك لا يعد النوع مفهوما ابستيمولوجيا فحسب بل هو كذلك أداة إجرائية لتحليل العلاقات بين الرجال والنساء وتفكيك وفهم البنيات الذهنية والثقافية والمعرفية والمجالية.

في هذا السياق، "برز مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية كرد فعل على أوجه القصور التي تشوب مشاركة النساء في عملية التنمية[12]" ولذلك يعد إدماج النوع الاجتماعي في مشاريع التنمية مقاربة عمل تهدف إلى تعزيز العدالة من خلال تمكين النساء والرجال في البرامج الحكومية والاستراتيجيات التنموية، ولذلك يعتبر التوسل بمقاربة النوع الاجتماعي بمثابة مسائلة للواقع من خلال "طرح أسئلة حول دور ومكانة النساء والرجال أثناء مراحل التخطيط، والتنفيذ، والتتبع والتقييم[13]" الأمر الذي من شأنه الكشف عن أشكال التمييز التي يعكسها المجال كمعطى فيزيقي من جهة، وبوصفه بناء اجتماعي وسياسي من

---

[10]-ibid, P158.(بتصرف)

*نقصد بها الأساس النظري القائم على مجموعة من المبادئ والمعايير العلمية، وهي الطريقة التي يتناول بها الباحث موضوعه خلال تقربه من الموضوع الذي يدرسه، إنها الزاوية والعدسة التي ينظر خلالها للظاهرة.

[11] الموقع الرسمي للإسكوا أو لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: https://www.unescwa.org/

[12] قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات: https://unterm.un.org/

[13]الموقع الرسمي للجماعات الترابية: https://collectivites -territoriales.gov.ma

جهة ثانية، إذ أن ما يمكن أن تحققه مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى تعزيز العدالة الاجتماعية يتمثل في توسيع فكرة المواطنة لتشمل مجموعة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل المشاركة، الوصول إلى الموارد، الحق في السكن والرعاية الاجتماعية.

**المحور الثاني: التنمية الاجتماعية أو كيف نفكر مجاليا في العدالة؟**

بدأ التفكير مجاليا في البروز بشكل رئيسي مع أعمال هنري لوفيفر وميشيل فوكو اللذان تجاوزا الطرق القديمة للتفكير في المجال كشكل مادي أو تمثل عقلي، وجعلا هذا المنظور المكاني الضيق أوسع وأكثر شمولاً، وقد أطلق فوكو على المنظور الجديد اسم "الطوبولوجيا المغايرة" أو الأماكن المغايرة، أما لوفيفر، فقد سماه الفضاء المعيش أو الفضاء المركب للتمثلات، وبعد أكثر من 20 سنة من الإهمال سيتجدد الاهتمام بالنقاشات والممارسات المرتبطة بالمجال، مما سينتج في النهاية ما أصبح يسمى بالمنعطف المجالي*، وسرعان ما سينتشر مفهوم المجال ويتسع الوعي به في مختلف التخصصات المعرفية. فما أهمية التفكير مجاليا؟

تتعلق قيمة أن نفكر مجاليا بالقدرة الفعلية لنظرية المجال على أن تترجم إلى ممارسة، وخاصة مع بداية ظهور أفكار جديدة حول التنمية الترابية، والديمقراطية الإقليمية، والحكامة المجالية، و"حتى بعض المفاهيم المبكرة لرأس المال المكاني، لتتناسب مع المفهوم الراسخ بالفعل من رأس المال الاجتماعي[14]" والرأسمال الرمزي كما عبر عنه بيير بورديو.

ويمكن القول إنه اليوم –وعلى غرار الجغرافي إدوارد صوجا– قد "أصبح التفكير مجاليا متعدد التخصصات، وتم اعتماده بطرق مختلفة في كل المواضيع تقريبا، فبالنسبة للعديد من التخصصات – خارج الجغرافيا والهندسة المعمارية والعمران – أصبح التفكير مجاليا نوع من الاستكشاف الأولي حول كيف يمكن للتفكير مجاليا، في مجموعة واسعة من المواضيع، من الدين إلى علم الآثار إلى الأنثروبولوجيا والمحاسبة، أن يفتح إمكانيات جديدة، ورؤى جديدة[15]".

*على غرار المنعطف اللغوي في الفلسفة واللسانيات.

[14] -Soja, E. W., Dufaux, F., Gervais-Lambony, P., Buire, C., & Desbois, H. (2011). Spatial justice and the right to the city: An interview with Edward Soja. Justice spatiale = Spatial justice, (3). http://www.jssj.org/article/la-justice-spatialeet-le-droit-a-la-ville-un-entretien-avec-edward-soja/

[15] –Ibid.

وقد قعد إدوارد صوجا لهذا التحول المجالي لعدة عقود من خلال كتاباته التي تعنى بمناقشة البعد المجالي في ارتباطه بمفاهيم متلازمة من قبيل العدالة والديمقراطية والمواطنة، وذلك قصد استكشاف العلاقة القائمة بين "المجالي" والعدالة، خاصة وأنه أشار في مؤلفه "ما بعد المدينة" إلى النتائج السلبية لمخططات التهيئة الحضرية حيث "بدت المدينة المعاصرة في حالة محبطة للغاية[16]" تعكس أشكال التفاوتات الاجتماعية التي نتجت حسبه عن إعادة الهيكلة الاقتصادية والعولمة النيوليبرالية، وهو ما دفعه لمقاربة مفهوم العدالة المجالية بشكل أعمق ودقيق ممهدا الطريق لمفهوم محايث هو "الحق في المدينة" كنقطة انطلاق رئيسية في بحثه عن العدالة المجالية.

ولقد اكتسبت العدالة من الناحية المفاهيمية والسياسية قيمة كبيرة في السنوات الأخيرة بوصفها أداة عملية أكثر أهمية من النضال لأجل المساواة أو الحرية أو حقوق الإنسان "فالنضال من أجل قدر أكبر من العدالة يبدو أكثر عملية وشمولية من الناحية السياسية، إنها الأرضية المشتركة بين الناشطين في الصراعات حول مكان العمل وقضايا العمل، حول قضايا النوع الاجتماعي، حول التمييز الجنسي، حول القضايا العرقية، البيئة، السلام والحركة المناهضة للحرب[17]" ولذلك يمكن القول بأن النضال من أجل تحقيق العدالة والجمع بينها وبين "المجالي" من شأنه تحقيق التنمية كحصيلة لهذا الجمع السببي. خاصة وأن "العدالة في مرحلة ما تتعلق إلى حد كبير بعملية محاولة تحرير الإنسانية من سيطرة العلاقة الطبقية... ولا تتعلق ببساطة بأن يكون لكل شخص نفس الدخل أو نحو ذلك[18]" كونها تتجاوز ما هو مادي فيزيائي إلى ما هو رمزي علائقي.

**المحور الثالث: الحق في المدينة؛ مقاربات نظرية**

سيظهر في قلب النقاش حول العدالة العديد من المصطلحات التي تصف بعض جوانبها المجالية، ففي كتابه "العدالة الاجتماعية والمدينة" أشار الجغرافي والاقتصادي ديفيد هارفي في معرض حديثه عن مآلات المدينة المعاصرة إلى أنه "أصبحت المدينة النيوليبرالية مقسمة طبقيًا للغاية وتسبب قمعًا كبيرًا للحياة اليومية في المدن للعديد من الناس لدرجة أنني

[16] Soja, E. W. (2000). Postmetropolis: Critical studies of cities and regions (p. 260). Blackwell Publishing.

[17] Edward W. Soja, Frédéric Dufaux, Philippe Gervais-Lambony, Chloé Buire, Henri Desbois, op.ci, p.

[18] Harvey, D. (2003). The right to the city. International Journal of Urban and Regional Research, 27(4), 939–941.

أعتقد أنه سيكون من السخافة عدم الاهتمام بها19"، حيث اعتبر أن الربط بين إشكالية التحضر والمجتمع الذي نسعى إلى خلقه ربط ضروري خاصة إن نحن أردنا الإجابة عن سؤال ملح هو "أي نوع من المدن نريد؟" وهو ذات السؤال الذي يعدله هارفي إلى "أي نوع من الناس نريد أن نكون؟" ذلك أن العلاقة بين السؤالين حسبه تفضي إلى فكرة أن الناس هم الذين يملؤون المدن بالمعنى[20]، في أسبقية للإنسان على العمران.

وفي نفس السياق منه، يعتبر هنري لوفيفر أن "الاحتياجات الاجتماعية لها أساس أنثروبولوجي وهي متعارضة ومتكاملة، وتشمل الحاجة إلى الأمن والانفتاح، والحاجة إلى اليقين والمغامرة، كتنظيم العمل واللعب، والحاجة إلى ما يمكن التنبؤ به، وما لا يمكن التنبؤ به، مثل التشابه والاختلاف، العزلة واللقاء، والتبادل والاستثمارات والاستقلالية (حتى الوحدة) والتواصل، من الآفاق الفورية والطويلة الأجل. يحتاج الإنسان إلى تجميع الطاقات وإنفاقها، بل حتى هدرها في اللعب. لديه حاجة إلى أن يرى، ويسمع، ويلمس، ويتذوق، ويحتاج إلى جمع هذه التصورات في "عالم". لهذه الاحتياجات الأنثروبولوجية التي تم وضعها اجتماعيا (المنفصلة أحيانًا، ومتصلة معا في أحيان أخرى، المضغوطة هنا والمتضخمة هناك) يتم إضافة احتياجات محددة لا تلبيها تلك البنى التحتية التجارية والثقافية والتي يأخذها المخططون بعين الاعتبار إلى حد ما[21]" بهذا المعنى يظهر الحق في المدينة كحاجة تتجلى كشكل أعلى من الحقوق ويتضمن حسب لوفيفر الحق في الحرية، والفردية، والإدماج الاجتماعي، والسكنى والسكن، الحق في العمل والمشاركة والاستيلاء متضمن في الحق في المدينة.

ولعله الأمر الذي دفع النسويات في مرحلة ما من نضالاتهن إلى مساءلة المجال بوصفه بناء اجتماعي وسياسي يعكس أوجه اللامساواة والتمييز المجالي من خلال توسلهن ببراديغم النوع للتنظير للعدالة من خلال قراءة تفكيكية للعلاقة بين النوع الاجتماعي والحق في المدينة عبر سلسلة من الدلالات المادية والرمزية المرتبطة بحقول كبرى على غرار الجغرافيا والتاريخ وعلم الاجتماع، فرغم أن هذه الحقول تتميز بنوع من الاستقلالية إلا أنها أضحت من خلال العودة إلى المجال تتفاعل فيما بينها لتنتج معاني نسقية من شأنها تقديم صورة شمولية عن الظواهر المدروسة.

---

[19]-Ibid.

[20] -Harvey, D., Dufaux, F., Gervais-Lambony, P., Buire, C., & Desbois, H. (2011, November 21). On territorial justice, human flourishing and geographical strategies of liberation: An interview with David Harvey [Interview]. Nanterre, France.

[21] -Henri Lefebvre, Ibid the right to the city, op.cit, P 57.

لقد كان مفهوم العدالة المجالية غير منطقي بالنسبة للنقابات العمالية أو للنسويات أو لمعظم المنظمات الناشطة الأخرى غير أنه بقي مرتبطا من الناحية السياسية بحركة العدالة البيئية، ذلك أن "حركة العدالة البيئية كانت في الأساس حركة حول العدالة المجالية مع مراعاة القضايا البيئية[22]" وإن لم تعي ذلك أو تعترف به حيث ركزت في خطاباتها ونضالاتها على مفهوم العنصرية البيئية، على الرغم من أنها كانت تعبر عن العنصرية بمصطلحات مجالية في الأساس، بما في ذلك مفاهيم من قبيل التمييز المكاني والتفاوتات التوزيعية.

ولئن ظهر مفهوم الحق في المدينة أيسر في التنظير والتطبيق منه إلى مفهوم العدالة المجالية، فقد تضاعف تأثير فكرة "الحق في المدينة" بشكل أكبر وتزايد الاهتمام بمناقشة مواضيع ذات صلة بالحق في المدينة في مختلف المؤتمرات كمؤتمر اليونسكو* ومؤتمر باريس* مع ما سبق ذلك من إعلان الأمم المتحدة الذي أعلم بأن غالبية سكان العالم يعيشون في المدن، وأن المستقبل سيشهد المزيد من سكان العالم الذين يعيشون في المدن، في السياق المغربي على وجه التحديد فإن نسبة التمدن سنة 2014 كانت 60,30 بالمائة ويتوقع سنة 2030 أن تصل إلى 70 بالمئة*.

وإثر ذلك ستعرف البنية الحضرية تحولات عميقة تمس جوانبها المجالية والاقتصادية والسياسية، ما أدى إلى بروز ظواهر سوسيوجغرافية من قبيل الجريمة المنظمة، الأحياء الهامشية، دور الصفيح، السكن العشوائي، اللاأمن، ذلك أن التخطيط الترابي والتدبير المجالي للمدن المعاصرة أنتج فوارق سوسيومجالية تجسدت في ظهور أحياء راقية مقابل أخرى هامشية أو "شعبية"، محلات تجارية كبرى مقابل "الفراشة"، شوارع ضيقة مقابل أخرى واسعة، مساحات خضراء مقابل فضاءات عمومية "منتهكة".

وإذا ما أردنا رصد العلاقة بين إنتاج الفضاء الاجتماعي بالعدالة المجالية فإنه يمكن توظيف الأمثلة المتعلقة بالمشكلات التي تطرحها خوصصة الفضاء العام، والإقامات السكنية "المؤمنة"، والتحسين العمراني وتجديد الأحياء القديمة، إلى جانب

[22] Edward W. Soja, Frédéric Dufaux, Philippe Gervais-Lambony, Chloé Buire, Henri Desbois, Ibid.

*يمكن الاطلاع في هذا الصدد على التقرير المعنون بـ: International public debates: urban policies and the right to the city الذي نشر عام 2006 في الموقع الرسمي للمكتبة الرقمية لمنظمة اليونسكو: https://unesdoc.unesco.org/

*لمزيد من العطيات حول الموضوع يمكن الاطلاع على التقرير الذي أعد سنة 1981 تحت عنوان : Les Droits de l'homme dans la ville في موقع المكتبة الرقمية لمنظمة اليونسكو.

*إحصاءات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، لمزيد من المعطيات يمكن العودة للموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة : https://www.muat.gov.ma/

قضايا عدم المساواة في مكان العمل. حيث أن ما يحسب لإدوارد صوجا هو تنبهه توسلا بأفكار لوفيفر إلى أنه "ينبغي النظر إلى جميع أنواع الظلم، جزئيًا على الأقل، على أنها مرتبطة سببيا بالمناطق الجغرافية غير العادلة التي نشأت اجتماعيا والتي نعيش فيها جميعا" وهو ما يؤكد على أن المجال يمكن أن يكون قمعيا ومحررا في الآن ذاته.

ونعتقد في أن الهدف الضمني لمفهوم الحق في المدينة هو إعادة التوازن بين المجال والسلطة والإنسان، من خلال كسر تقليد تفضيل أحدهم عن الآخر، فإذا كان يُنظر إلى المجال في مرحلة معينة على أنه مجرد خلفية مادية أو حاوية إمبريقية أو على الأكثر مسرح للعرض الاجتماعي فإنه حاليا ينظر له بوصفه متغير سوسيولوجي هام يمكن أن نفهم ونفسر من خلاله العلاقات بين الأفراد.

- **نحو جندرة المدينة**

إذا كان مفهوم الحق في المدينة من أعلى الحقوق[23] مرتبة كما أشار لوفيفر فإنه حدد بعضا من أبعاده العملية حتى يصير قابلا للأجرأة وهي: حق التملك، حق المشاركة، العدالة المجالية.

غير أن هناك نقد نسوي يوضح أن البناء المفهومي للحق في المدينة كما قعد له لوفيفر "لا يولي الاهتمام الكافي لهياكل السلطة البطريركية التي تؤثر في حق النساء تحديدا على الحضور في المدينة، حيث تظهر علاقات القوة بين الجنسين على أجساد النساء وفي استخدامهن اليومي للفضاء الحضري[24]"، وفي هذا الإطار سنعرض بعضا من وجهات النظر النسوية حول المدينة.

تؤثر التمثلات حول المجال على الحياة اليومية للنساء، حيث نجدهن يتجنبن أماكن معينة في المدينة خوفا من السرقة أو تحسبا من مضايقات أو توجسا مما يمكنه أن يقع. ففي إحدى الدراسات، سُئلت النساء عن شعورهن تجاه الجري ليلاً فأشارت بعضهن إلى أنهن يخفن من الظلام وخطر الاعتداء الجنسي في الأماكن العامة[25]. ومن ناحية أخرى، وجدت

[23] Henri Lefebvre, the right to the city, op.cit, P 73.

[24] -Carstens, L., & Pash, L. (2016). Feminism and intersectional perspectives on the right to the city. In De quoi le droit à la ville est-il le nom ? Représentations, usages et instrumentalisation du droit à la ville (p. 31). Ritimo.

[25] -Struver, A. (2018). Performing spaces—Gender relations, corpo-realities and space, wiederherstellen-unterbrechen-verändern? In L'AGENda (Band 3, p. 73). Verlag Barbara Budrich.

أخريات أن العتمة بمثابة وسيلة وقائية عندما لا تشعرن بالرضا تجاه أجسادهن، خاصة حينما لا يشعرن بالنحافة الكافية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن أغلب النساء يتعرضن للتحرش في الشوارع والأحياء، سواء كان ذلك لفظيا أو ماديا.

ويلاحظ أن الاستلاء على المساحات الجندرية يبدأ في وقت مبكر من عملية التنشئة الاجتماعية، التي تحدد أدوار الجنسين ومن ثمة مجال الإناث ومجال الذكور الذي من المتوقع حيازته. فالذكور هم من يمارسون الألعاب التي تتطلب مساحة كبيرة وخارجية وضوضاء والتي تستخدم القوة البدنية، مثل كرة القدم أو الفنون القتالية، أما الإناث فلهن هوايات تتعلق بالمجال الخاص وذات مساحة ضيقة كالنط بالحبل أو اللعب بالدمى. ومن خلال هذه الألعاب "يتعلم الأطفال ليس فقط لعب الأدوار المرتبطة بالجنسين، ولكن أيضًا كيفية تخصيص المساحة بشكل مختلف[26]" ويظل هذا الشكل من التنشئة الاجتماعية مهيمنا على هوية كل من النساء والرجال ومنعكسا على أنماط العلاقة بالمجال والزمان.

دفع هذا الأمر النسويات بعد ملاحظات عينية وتجارب معيشة ذات صلة بالأمن والتنقل والمساحات المخصصة للنساء في المدن إلى المطالبة بحق النساء في المدينة وجندرة المدن. حيث أثبتت العديد من الممارسات المجالية أن الأماكن واستخداماتها تعكس هياكل السلطة ومعانيها الثقافية والرمزية التي تشكل الأجساد، ولذلك ينبغي النظر إلى الفضاءات والأماكن بوصفها ظواهر اجتماعية تعكس الأدوار الجندرية التي يحددها المجتمع ومدى تأثر ممارسات النساء بالسلطة الأبوية التي تقيد تحركاتهن في المدينة.

**خاتمة**

يرى إدوارد صوجا أن الفضاء الحضري ليس مجرد مكان جغرافي، بل هو "مساحة اجتماعية تتشكل فيها العلاقات والقوى التي تحدد حياة السكان"، مما يجعل من حق المدينة قضية ترتبط بإعادة تشكيل هذه المساحات لتكون شاملة وعادلة لجميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة. ويعزز هنري لوفيفر هذا الطرح عندما يؤكد أن الحق في المدينة

[26] Struver, A. (2018). Performing spaces—Gender relations, corpo-realities and space, wiederherstellen-unterbrechen-verändern?, op.cit, P 73

هو "حق في المشاركة، في استخدام الموارد، وفي صنع القرار حول كيفية تنظيم الفضاء الحضري"، ليصبح بذلك مطلبًا للعدالة الاجتماعية يتجاوز البعد المكاني ليشمل البعد الاجتماعي والنوعي.

وفي هذا السياق، يمكن فهم رؤية إبنيزر هوارد* للمدن الحدائقية كإطار عملي يسعى إلى تحقيق هذه العدالة، حيث أصر على أن "الاستدامة طويلة المدى للمدن الحدائقية تقوم على الالتزام بقانون التعويض، حيث يتم إعادة تدوير جميع النفايات وإعادتها إلى التربة لضمان استمرار الإمكانات الإنتاجية للأرض." وهذا التوازن بين الإنسان والطبيعة يشكل قاعدة لبناء مجتمعات متكاملة بيئيًا واجتماعيًا، من شأنها أن تدعم حق جميع الأفراد في المدينة، دون استثناء، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين وتقليل الفوارق الاجتماعية.

لذا، يجمع هذا المزيج بين التحليل النقدي لصوجا ولوفيفر والرؤية العملية لهوارد، ليؤكد أن العدالة الاجتماعية والحق في المدينة لا يتحققان إلا عبر مدن مستدامة بيئيًا وشاملة اجتماعيًا وجنسيًا، تعيد صياغة الفضاءات الحضرية لتصبح مساحات حقيقية للعيش الكريم والمشاركة الفاعلة لكل سكانها. وفي النهاية، تصبح المدينة نموذجًا حيًا للتوازن بين البيئة والعدالة الاجتماعية، حيث يُعترف بالحق في المدينة كحق شامل وعام يضمن كرامة الجميع.

- **لائحة المصادر والمراجع:**


- Carstens, L., & Pash, L. (2016). Feminism and intersectional perspectives on the right to the city. In De quoi le droit à la ville est-il le nom ? Représentations, usages et instrumentalisation du droit à la ville(p. 31). Ritimo.
- Clément, É., Demonque, C., Hansen-Love, L., & Kahn, P. (2000). Philosophie : La philosophie de A à Z. Éditions Hatier.
- Harvey, D. (2003). The right to the city. International Journal of Urban and Regional Research, 27(4), 939–941. https://doi.org/
- Harvey, D., Dufaux, F., Gervais-Lambony, P., Buire, C., & Desbois, H. (2011, November 21). On territorial justice, human flourishing and geographical strategies of liberation: An interview with David Harvey [Interview]. Nanterre, France.
- Lefebvre, H. (1996). The right to the city (E. Kofman & E. Lebas, Trans. & Eds.). The Anarchist Library. (Original work published 1968)
- Oakley, A. (1985). Sex, gender and society (Rev. ed.). Gower Publishing Company Limited, in association with New Society Series (P. Barker, Ed.).
- Soja, E. W. (2000). Postmetropolis: Critical studies of cities and regions. Blackwell Publishing.


* Ebenezer Howard (1850-1928) مهندس معماري ومخطط حضري بريطاني، مؤسس حركة المدينة الحدائقية، عرف من خلال نشره لـ "غدًا: طريق سلمي نحو الإصلاح الحقيقي"، وهو وصف لمدينة طوباوية يعيش فيها الناس في وئام مع الطبيعة.

- Struver, A. (2018). Performing spaces—Gender relations, corpo-realities and space, wiederherstellen-unterbrechen-verändern? In L'AGENda (Band 3, p. 73). Verlag Barbara Budrich.
- Vernant, J.-P. (1974). Mythe et société en Grèce ancienne (1re éd.). François Maspero.

- **الويبوغرافيا**
- الجماعات الترابية (المغرب). (بدون تاريخ)، https://collectivites-territoriales.gov.ma
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (بدون تاريخ). https://www.unescwa.org/
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (المغرب). (بدون تاريخ). إحصاءات الوزارة. تم الاسترجاع من https://www.muat.gov.ma/
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات. (بدون تاريخ). https://unterm.un.org/
- Soja, E. W., Dufaux, F., Gervais-Lambony, P., Buire, C., & Desbois, H. (2011). Spatial justice and the right to the city: An interview with Edward Soja. *Justice spatiale = Spatial justice*, (3). http://www.jssj.org/article/la-justice-spatialeet-le-droit-a-la-ville-un-entretien-avec-edward-soja/